المجلد 1، العدد 61، نوفمبر 2023، شعبان 1445هـ

النخبة

في ضيافة السيد نائب رئيس الجامعة

جريدة النخبة، تصدر شهريا من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة منذ أكتوبر 2018

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. حنان محمد علي

رئيس التحرير
د.رامي مجدي أحمد

تصدر شهريا عن كلية الاقتصاد و العلوم السياسية - جامعة القاهرة

النُخبَة

نَحنُ نصنعُ النُخَب...

المجلد 1، العدد 61، نوفمبر 2023، شعبان 1445هـ

صممها رامي مجدي أحمد في أكتوبر 2018

عزيزي القارئ الحاضر ومن سوف يتصفح أعدادنا عندما نصبح من الماضي, قد تتعجب من كون عددنا 61 صدر عن نوفمبر 2023 , بينما الشهر الهجري هو شعبان 1445 وهو الذي بدأ في فبراير 2024. ما قرأته صحيح, بالفعل عدد نوفمبر 2023 ا صدر في شعبان\فبراير 2024, والسبب في ذلك أننا لا نسير بالتوازي مع التاريخ الميلادي شهرا فشهر لتأخرنا في بعض الشهور, ولرغبتنا في إخراج محتوى يعبر عنا وعن شغف مؤلفينا دونما خضوع لسيف الوقت. لذا عزيزي القارئ ننصحك دوما بالرجوع للشهر الهجري إذا كان اهتمامك معرفة التاريخ الدقيق لسياق العدد. ولك منا خالص الود والمحبة...

رئيس التحرير

توضيح لقرائنا

مجلس الإدارة

أ.د.حنان محمد علي (رئيس مجلس الإدارة) --أ.د.عادلة محمد رجب (عضوا)--أ.د.ثناء أحمد إسماعيل (عضوا) --أ.د. نيفين عبد الخالق (عضوا) --د.رامي مجدي (رئيس التحرير)

هيئة التحرير

أ.كارولين شريف , د.نيرمين توفيق

في ضيافة نائب رئيس الجامعة

لقاء خاص مع : أ.د. محمود السعيد
نائب رئيس جامعة القاهرة وعميد كليتنا السابق

د. رامى مجدى - أ.كارولين- شريف روزان الفايد -سلمى البخارى، نور خالد

نبدأ عامنا السادس في جريدتنا باستضافة شخصية استثنائية علي المستوى العلمي والعملي بجانب دورها المحوري في مسيرة جريدتنا، أ.د. محمود السعيد، نائب رئيس جامعة القاهرة لشؤون الدراسات العليا والبحث العلمي،تولي عمادة كليتنا قرابة الست سنوات وهو وكيل كليتنا لشؤون التعليم والطلاب الأسبق، وأول رؤساء مجلس إدارة جريدتنا، صُنف من بين أفضل 2% من علماء العالم وفق تصنيف ستانفورد، أستاذ الاحصاء المتميز ذوي الأبحاث واسعة الصدى في مجال ضبط الجودة، خريج كليتنا وابنها البار، مصري الجذور وسكندري الهوى.

1 -في البداية ، كيف بدأت علاقتكم مع كلية الاقتصاد و العلوم السياسية , و لماذا اخترتموها ؟

هناك قصة لاختياري كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، حيث في الثانوية العامة كنت "علمي رياضة" ومن المعروف توجهات طلاب هذا التخصص نحو اختيار كلية الهندسة والكليات ذات الاهتمام بالرياضيات، فكانت الهندسة هي رغبتي الأولى ولكن عند وقت ملئ الرغبات، كان معي صديق عزيز وكان تخصص "أدبي" ورغبته الأولى والأهم هي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وبالتالي، اقترح علي بأن أضعها كرغبتي الثانية بعد هندسة الإسكندرية ولم أمانع. ولم يتم الاختيار من مكتب التنسيق لكلية الهندسة بسبب فارق نصف الدرجة، وبالتالي تم اختيار الرغبة الثاني وهي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والتي التحقت بها دون رغبة منى في بداية الأمر . ولكن منذ يومي الأول، ارتبطت بها ارتباطًا شديدًا، فهي تُشعر كل من يمر من أمامها بشعور غريب من الانتماء لهذا الصرح. وعلى إثره، بعد مرور أول عام، شعرت بأنها المكان المناسب لي وخاصة مع معرفتي بوجود قسم الإحصاء والذي يتضمن أجزاء من موادي المفضلة كالرياضيات وغيرها مما شجعني على البقاء والالتحاق بالقسم. وعزمت الاجتهاد قدر المستطاع وبتوفيق من الله في آخر عام تم تعييني بهذه الكلية التي أعتز بها كثيرًا.

-2- لماذا اخترتم تخصص الإحصاء و كيف يساهم هذا التخصص في تشكيل الشخصية ؟

كان اختياري لقسم الإحصاء يعود لخلفيتي العلمية قبل دخول الجامعة والقريبة للقسم من ناحية الرياضيات وما إلى ذلك، وبالتالي كانت ميولي العلمية هي الدافع وراء اختياري الالتحاق بهذا القسم. واستفدت الانضباط من هذا القسم ؛ فمن خلال دراسة الأرقام والمعادلات المنضبطة يتغير تفكيرك ليكون أكثر انضباطا، وعلى إثره جاء الانضباط في العمل والمواعيد وغيره. وأضيف إلى ذلك، أن علم الإحصاء هو ما يخدم باقي العلوم الموجودة، فتعتمد كل العلوم المحيطة بشكل أو بآخر على الإحصاءات والتقارير الإحصائية وحتى داخل العمل البحثي نفسه فنجده يعتمد على البيانات والوصول إلى نتائج التحليل الإمبريقي مثلا. ولذلك، نرى علم الإحصاء مرتبط بكل العلوم، وهذا قد أعطاني فرصة الاطلاع على باقي هذه العلوم ومبادئها وخاصة فيما يخص كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أي مبادئ العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية والإدارة العامة. وهنا كانت الميزة من خلال تواجدي في قسم مرتبط بباقي الأقسام الأخرى.

أما عن تأثيري في القسم، فجاء في فترة لاحقة بعد عودتي من الولايات المتحدة والتي حصلت فيها على الدكتوراه والتي كانت في موضوع غير موجود بالكلية وهو "الضبط الإحصائي لجودة الإنتاج"، وكوني الوحيد الذي حصل على الدكتوراه بهذا المجال، قمت بنقله لقسم الإحصاء بالكلية وبالتالي بدأت تتشكل مدرسة جديدة بهذا الموضوع وانضم إليه العديد من الطلاب من أمثال: الدكتورة/ نسمة صالح، الدكتورة/ آية أنس وغيرهن من الطلبةالنجباء. ويعد هذا أكبر تأثير لي بكلية الإحصاء. خلاف ذلك، في خلال عملي لاحقًا كعميد للكلية ووكيل لشئون الطلاب كانت تواجهني أمور بالعمل مرتبطة بقسم الإحصاء وبقية الأقسام الأخرى وكنت أعزم عدم التمييز بين الأقسام بالرغم من انتمائي لقسم الإحصاء وقد انعكس ذلك في حرصي في عملي كعميد أو وكيل للكلية على عدم التمييز والتعامل مع كل الأقسام بشكل حيادي. وهو أيضًا ما أقوم بعمله كنائب رئيس لجامعة القاهرة في عدم تحيزي لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية على حساب الكليات الأخرى بالرغم من انتمائي واعتزازي بها.

3 - كيف كانت علاقتكم بالأساتذة و أكثر المواقف التي تتذكرونها من الكلية ؟

ربما سيكون مثيرًا للاهتمام كون تأثري الأكبر من أساتذة هذه الكلية جاء من أستاذ العلوم السياسية، أ.د. أحمد يوسف، بالرغم من انتمائي لقسم الإحصاء، لكن كان د. أحمد يوسف يقوم بشرح في العام الأول مادة مبادئ العلوم السياسية بطريقة لم أشهد مثلها في مجال شرح العلوم الاجتماعية. كانت طريقة سهلة وبسيطة ومتميزة لتوصيل المعلومة وأتذكر حتى الآن شرحه للفارق بين النظام الفيدرالي والكونفدرالي في شكل جدول، أعتبره عبقريا في توصيل المعلومة بشكل سلس غير كونه عالما كبيراً نعتز به كثيرًا. يوجد أيضًا الدكتورة/هناء خير الدين رحمها الله، من الأساتذة الذين أثروا بي كثيرًا، كانت تدرس مادة الاقتصاد القياسي. كانت أستاذة قمة في الانضباط ولا تتهاون في عملية الانضباط وحضور الطالب قبل الأستاذ ودخولها المحاضرة في ميعادها بالضبط، ويضاف لذلك علمها الغزير الذي استفدنا منه وخاصة كون من قامت بتدريس "السيكشن" معها أستاذة عظيمة اعتبرها ممن خسرناهم في كلية الاقتصاد وكسبتها الجامعة الأمريكية وهي الدكتورة/ زينب حافظ. الدكتورة/ زينب حافظ، حرم الأستاذ / سامي السيد رئيس قسم الاقتصاد السابق، وهي أستاذة في الإحصاء وتعلمت منها كثيرًا في الاقتصاد القياسي.

هناك أساتذة آخرون لم يقوموا بتدريسي ولكن تعلمت منهم كثيرًا، فمثلًا هناك الدكتورة/ هالة السعيد. وهنا حدث ولا حرج، وتأتي شهادتي بالطبع مجروحة ولكن هي كانت على المستوى الإداري كتلة من النشاط الذي لا يهدأ ودائمًا تدر مختلف الأفكار المتتالية وتقوم بتنفيذها خصوصا اذا وجدت محيط داعم وديناميكي لتنفيذ هذه الأفكار التي لا تنتهي، فاستفدت منها كثيرا في الإدارة وجاء على إثره حرصي فترة عمادتي للكلية على الحفاظ على المستوى العالي الذي وصلت له الكلية في عهد الدكتورة/ هالة السعيد، وكنت حريص دائما على الإشارة لما كان من صنع الدكتورة/ هالة السعيد والإضافة عليه. وأحمد الله على ما وصلنا إليه من حفاظنا على مستوى الكلية المرتفع وحتى إضافة الإنجازات الأخرى إليه.

يوجد أيضا استفادتي من أ.د. علي الدين هلال من طريقته وحكمته في إدارة الأمور بهدوء. هو رجل دبلوماسي وسياسي لا ينفعل في إدارته لأي مشكلة ،يصل لحلول توافقية مرضية للجميع وكانت طريقته تثير اهتمامي وعزمت تطبيقها في أسلوب إدارتي. ويضاف للأساتذة السابقين، الدكتورة/ نادية مكارى والتي كان لها فضل كبير علينا ود. حسين عبد العزيز ممن قام بتدريسي في سنة أولى وكان يحرص على تفاعلنا في المحاضرات ومتابعة المحتوى حتى نستطيع الإجابة على أسئلته.

أما بالنسبة للمواقف، فيوجد العديد منها، من أكثر المواقف الطريفة مثلا، كنت في عامي الأول بالكلية ابحث عن قاعة السيكشن وكان تم تقسيمنا من سيكشن واحد حتى خمسة أو ستة. وقمت بسؤال زميل لي وصديق عزيز وهو المحلل والكاتب السياسي"احمد المنيسي" عن سيكشن 5، وقد صحبني إلى قاعة رقم 5، واكتشفت خلال جلوسي بهذه المحاضرة أنها لطلاب الفرقة الرابعة في مادة من مواد العلوم السياسية، وكنت متعجبًا من المحتوى بالطبع وبعد حوالى نصف الساعة، لاحظ الأستاذ اندهاشي لمحتوى المادة وقلت له أنى من طلاب الفرقة الأولى وأبحث عن سيكشن 5.

يوجد أيضًا موقف آخر، كان بآخر فترة في عامي الأول بالكلية، أخذا في الاعتبار أن الكلية لم تكن رغبتي الأولى وكانت المواد ذات طبيعة أقرب للعلوم الاجتماعية ولها طريقة مذاكرة مختلفة عن الرياضيات فكنت أشعر باختلاف طبيعة المقررات عن ميولي ، وكنت أعزم التحويل من الكلية في العام التالي، وجاء أحد الزملاء بسكن المغتربين وكان في كلية طب الأسنان، وتساءل عن استيائي من الكلية وأخبرني في لحظة إلهام أنه يتنبأ لي بأنه سيصبح لي شانا كبيرا بهذه الكلية، ونصحني بعدم التحويل منها لذلك. وشجعني كلامه على عدم التحويل واستمررت بالاجتهاد في الكلية حتى وصولي هنا. وكان هو من الشخصيات التي دفعتني لإعادة التفكير بالكلية دون مجهود كبير منه، فقد كان يتحدث بشكل عفوي، وكان موقفا له تأثير كبيرًا على حياتي.

4- بعد مسيرة ست سنوات ثرية في عمادة الكلية، ومن بين إنجازاتكم الكثيرة ما المحطات التي ترون أنها البصمات الأكثر قربا لكم وما الطموحات التي وددتم تحقيقها ولم يسعفكم الوقت؟

بشكل أدق هي مسيرة خمس سنوات ونصف، خلال هذه الفترة، كان مبدأي لهذه الكلية التي أدارتها قامات علمية كبيرة لهم بصماتهم وإنجازاتهم، هو اعتباري لضرورةاستكمال إنجازاتهم وليس هدم ما قاموا بفعله والتعامل أني قمت ببناء كل ما وصلنا إليه من الصفر، لأنه هذه من صفات الإداري الفاشل، فقمت باستكمال بناء ما وضعت أساسه الدكتورة / هالة السعيد، مثلاالدكتورة/ هالة وضعت الأساس لمجلة الكلية باللغة الإنجليزية، استكملت بعدها مع هيئة تحرير المجلة بقيادة أ.د. هبة نصار و كذلك مع الدكتور. رامي مجدي والذي أعتز به كثيرًا ود. بكينام فكري و أ.منى نصر وبقية هيئة التحرير ، إلى أن وصلنا بالمجلة أنها أول مجلة في العلوم الاجتماعية وذات ناشر دولي في منطقة الشرق الأوسط، ثم دخولها تصنيفاتScopus و Clarivate Analytics في إنجاز غير مسبوق وما اعتبره من أهم وأفضل إنجازات فترة عمادتي،

أي وصول مجلة الكلية العلمية إلى مصاف المجلات الدولية الموجود في أهم التصنيفات المذكورة أعلاه، وخصوصا وأن جامعة القاهرةتكافئ الباحثين الناشرين بمجلة الكلية بمكافآت النشر الدولي وهذا له وقعه العظيم علي. ويضاف إلى العديد من الإنجازات الأخرى، على سبيل المثال، إنشاء برامج بينية مهمة كبرنامج "ماجستير الاقتصاد السياسي" والذي خرجنا منه ثلاث دفعات حتى الآن، والذي كان مطلوبا جدا لأنه كنا نعمل في شبه جزر منعزلة : من علماء اقتصاد يعملون بمعزل عن علماء السياسة والعكس صحيح، لكن مجال الاقتصاد السياسي هو مجال هام ومع ذلك كنا لا نجد أشخاصا متخصصين في هذا المجال، وكان هناك برنامج للاقتصاد السياسي في الجامعة الأمريكية وكنت أرى أن كليتنا أولى بمثل هذا البرنامج.

وعلى إثره، اتجهنا أيضا، لإنشاء برامج بينية مع مؤسسات الدولة، وكان يمثل من أهم الإنجازات التي يعتبرها الآخرون من أهم إنجازاتي لأنها ساهمت بشكل كبير في تأهيل العاملين بهذه المؤسسات ليكونوا أفضل في أداء عملهم. فأنشأنا مثلا برنامج في الحوكمة ومكافحة الفساد بالتعاون مع الأكاديمية الوطنية للحوكمة ومكافحة الفساد، لاقى هذا البرنامج نجاحا كبيرا وتأثيرا هائلا مع قيادات الدولة في القطاعين العام والخاص والمعنيين بمجال الحوكمة ومكافحة الفساد، هو برنامج فريد من نوعه وغير موجود بالجامعات المصرية الأخرى ولا حتى الجامعة الأمريكية أو الجامعات الخاصة ويقوم بتأهيل هذه القيادات في العديد من المجالات الهامة لأنه برنامج بيني بين ثلاث فروع أساسية: اقتصاد، قانون والإدارة العامة، ويقوم بربطهم حتى يقوم بتوليد منتج بحثي أو علمي خاص بفكرة الحوكمة ومكافحة الفساد. وهذا يعطى للقيادات الفرصة بالدراية والمعرفة فيما يخص الحوكمة ومكافحة الفساد في مجال أعمالهم.

والجدير بالذكر، انه ماجستير أكاديمي وليس مهني ينتج عنه رسالة أكاديمية لكل مشترك ولها إسهام أكاديمي. هناك برامج بينية مهنية أخرى، مثل البرنامج مع معهد العلوم الأمنية والمخابراتية التابع لهيئة الاستخبارات العسكرية و أيضا أكاديمية ناصر العسكرية(حاليا الأكاديمية العسكرية العليا)، وكل هذه البرامج تعكس مكانة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في خدمة المجتمع وفي تأهيل مؤسسات الدولة من الناحية العلمية.

كان هناك برنامجا آخر أرغب بتقديمه بالتعاون مع وزارة الخارجية وهو ماجستير أكاديمي في الدراسات الدبلوماسية ولكنه لم يكمل للعديد من الإجراءات والتأخيرات المختلفة. وأخيرا، هناك برنامجا آخر مع الكلية الحربية حتى يكون مفيدا للوحدات العسكرية، وبالتالي، نظرا لأهمية الأبعاد السياسية والاقتصادية في عمل الضابط المصري، مثل هذا البرنامج من المفترض أن يؤدي إلى تحسين كفاءة عمله لأنه معظم النزاعات العسكرية لها منشأ اقتصادي أو سياسي، وبالتالي هذا البرنامج مع كلية الاقتصاد والعلوم السياسية من المفترض أن يساهم في إعداد الضباط ليكونوا أكثر فهما لتلك الأبعاد. والجدير بالذكر أن الشهادة الممنوحة من البرنامج ستكون عسكرية ممنوحة من جانب وزير الدفاع وليس من الكلية أو جامعة القاهرة. ومن المهم الإشارة، أن هذا يعتبر دور من أدوار الكلية في مساهمتها في بناء المجتمع.

5- بكل تأكيد نهنئ سيادتكم بتولي منصب نائب رئيس الجامعة لشؤون الدراسات العليا والبحث العلمي، ما الخطوات التي تطمحون في تحقيقها و أهم التحديات التي تنوون مواجهتها ؟

عند التحدث عن جامعة القاهرة، نشير أنها أكبر جامعة في مصر والشرق الأوسط، تضم أكثر من 270 ألف طالب، 15 ألف عضو هيئة تدريس وهيئة معاونة، و15 ألف موظف وعامل، ما نسميها "Mega-University" ولها مكانتها الكبيرة في الدولة المصرية وعلى مستوى العالم. هي الجامعة التي قامت بتخريج 3 حاصلين على جوائز نوبل : محمد البرادعي، ياسر عرفات ونجيب محفوظ. هي جامعة رأسها أحمد لطفى السيد، كان عميد لكلية الاداب فيها طه حسين . فقامت بتخريج قامات للدولة المصرية وللوطن العربي ولذلك أسعى للحفاظ على قيمة هذه الجامعة. وهذه القيمة تقاس بمدى البحث العلمي الذي تنتجه بجانب مستوى التعليم المُقدم. وبشكل شخصي، يهمني حفاظ جامعة القاهرة على مستواها العلمي في التصنيفات الدولية فيما يخص البحث العلمي تحديدًا لأن جامعة القاهرة هي الأولى في معظم التصنيفات في مجال البحث العلمي لكن لا يجب ضمان مثل هذه التصنيفات لأننا بحاجة دائما للتطور خصوصا مع اقتراب العديد من الجامعات المنافسة على مدار السنوات الماضية من مراكز تصنيف جامعة القاهرة ولذلك، أعتقد أنه إن لم نتطور، لن نستطيع الحفاظ على هذه المراكز العالية والمتفوقة للجامعة فيما يخص مؤشرات البحث العلمي. ولذلك، أهتم جدا بزيادة البحث العلمي بجامعة القاهرة كعدد وكجودة، وعلى إثره بدأنا بإنشاء وحدة لدعم الباحثين بجامعة القاهرة: "وحدة التدقيق العلمي واللغوي" ، وهي وحدة تهدف لمراجعة الأبحاث والرسائل المكتوبة لغويا وعلميا من خلال أساتذة جامعة القاهرة المتخصصين والمتعاقدين معهم؛ وهذا يهدف للارتقاء بجودة الأبحاث والإطاحة بالجهات الربحية خارج جامعة القاهرة العاملة بهذه الأمور بشكل غير قانوني والتي لها أثر سلبي جدًا لأنها تؤدي إلى انخفاض جودة الأعمالالبحثية المقدمة واستسهال تقديم هذه الأعمال من خلال هذه المكاتب (تحديدا بين السرايات) ولذلك نحاول محاربة هذه المكاتب الربحية من خلال عمل الجامعة وتحسينه والتي تفسد عملية البحث العلمي والتعليم بجامعة القاهرة، وهذا يعد أحد أهم المحاور التي نعمل عليها.

العنصر الثاني في غاية الأهمية في تصنيف الجامعات هو عنصر الابتكار، فبدأنا العمل على وحدة الابتكار ودعم المبتكرين في جامعة القاهرة ودعمهم ماديا وفنيا وغيره لأن جامعة القاهرة طوال تاريخها للأسف الشديد لم تسجل إلا 33 براءة اختراع وهو ما لا يليق بمثل هذه الجامعة العريقة، ولذلك نعتزم العمل الفترة القادمة على زيادة براءات الاختراع الخارجة من جامعة القاهرة. وأشير أن كل من ينتمي لجامعة القاهرة وله براءة اختراع، فهو ملزم قانونا بأن يسجل جامعة القاهرة ولكنه لا يحدث لغياب هذه الثقافة عند العديد من الناس ولذلك نهتم أيضا بشق التوعية بهذا الصدد خصوصا وأنه لن يبخس من حق المسجل لبراءة الاختراع ، فهي ببساطة اعتراف بانتمائه لهذا الصرح واستهلاكه لموارد جامعة القاهرة التي تعمل على دعم المخترعين والمبتكرين بكل المطلوب للحصول على براءة الاختراع أو نموذج منفعة. ويضاف على ذلك أن الدولة المصرية تخصص في موازنتها مبالغ كبيرة لخدمات الأبحاث، وبعض الكليات لا تستفيد من هذه المبالغ، ولذلك بدأت بالعمل مع هذه الكليات والتي من ضمنها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، حتى تقوم باستغلال هذه المبالغ لدعم الباحثين في الكلية من خلال هذه المخصصات.

أضيف أيضا عملنا على المجلات العلمية الخاصة بجامعة القاهرة بعدد 63 مجلة، والتي منها 6 فقط في تصنيف Scopus و Clarivate ، حوالى ال10%، ولذلك نعمل مع بنك المعرفة المصري في دعم المجلات العلمية في جامعة القاهرة ساعيين بإدخالهم في هذه التصنيفات.

6- شرفت كرئيس تحرير لجريدة النخبة و عضو هيئة تدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية أن أعاصر دورتين لمجلس الكلية تحت إدارة سيادتكم وقد لاحظت طبيعة اتخاذكم للقرار وأن القرار حين اتخاذه لابد من توقع وجود مقارنةوأخذها بعين الاعتبار وتوقعها، فكيف ترى حضرتكم على مستوى منصبكم كنائب رئيس الجامعة التحديات والمقاومة التيستواجهكم ؟

أولا، في هذه الجامعة التي تحتوى على قطاعات علمية مختلفة : كقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانيات ، وقطاع العلوم الأساسية والطبية والهندسية، قد نصل إلى قرار يدفع بعملية البحث العلمي للأمام ويكون مناسبا لقطاع عن الآخر، فعلى سبيل المثال، أنه قد يكون من الصالح أن يقوم طالب الماجستير بالنشر ويتعلم طريقة النشر حتى لا يعاني في مرحلة الدكتوراه وبالرغم من ذلك، نجد مقاومة شديدة من قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ بالإضافة إلى كون بعض تخصصات هذا القطاع لا تقوم بالنشر الدولي، خصوصا وإن كان باللغة العربية مثلا. فتعتبر من أهم التحديات التي أواجهها هي التعامل مع قطاعات متباينة من سهولة في التعامل مع البعض وصعوبة في التعامل مع الآخرين.

ثانيا، هناك تحدى آخر وهو مقاومة التغيير، والخوف والتعود، ومع دخولنا لعصر مختلف، العصر الرقمي والتحول الرقمي في جميع المجالات بما فيها التعليم، نجد من يقاوم فكرة التعليم الإلكتروني وغيره واستمرارها بالرغم من كونه أساس للمستقبل التعليمي. وهنا أشير أنى لا أدعم فكرة إلغاء التعامل والتفاعل المباشر بينأستاذ المادة والطلاب، ولكن أدعم دمجه والاستفادة من إمكانيات التعليم عن بعد؛ فيتعلم الأستاذ كيفية التعامل مع طلابه عن بعد لأنه في حالة عدم تأقلمه فسوف يخاطر بالاندثار وتخلف مستواه. ولكننا نبذل قصارى جهدنا في تغيير هذه الأفكار والدفع بعجلة التغيير والتطوير للأمام.

7- في العام 2020 صفنتم بين أفضل 2% من علماء العالم في تصنيف ستانفورد، وفي ضوء ذلك ، في رأيكم ما الذي يصنع باحثا جيدا في المجال الاكاديمي والبحثي؟

أشير في البداية إلى السبب وراء دخولي هذا التصنيف وهذه القائمة، كان ذلك بناءًا على مؤشرات خاصة بعدد الأبحاث وعدد الاستشهادات على هذه الأبحاث. وقتها كنت ناشرا لأكثر من أربعين بحثا في مجلات مصنفة Q1 و Q2، ولكن الفارق كان نشري مع مشرفي في مرحلة الدكتوراه، بروفيسور ويليام وودال، وهو يعتبر من أكبر العلماء في مجال الضبط الإحصائي للجودة وكان رئيسا لتحرير مجلة "Journal Of Quality Technology" الهامة في مجال الضبط الإحصائي للجودة. وكنت لذلك سعيد الحظ بمقابلتي لهذا الأستاذ والعالم خلال فترة دراستي في "فيرجينيا تك" وكونه مشرفي ويعود له الفضل في ذلك خصوصا مع مشاركته لي في أكثر من 75% من أبحاثي، وتعليمه لي البحث العلمي والمساهمة كما يجب في مجال تخصصي. وأضيف أنه على صلة كبيرة بمختلف الباحثين من مختلف دول العالم مما سهل على مشاركة هؤلاء الباحثين وأنا ماكث بالقاهرة، ومثل هذه المشاركة تساهم في الإثراء من قيمة البحث العلمي المقدم.

حتى تكون باحثا جيدا ولك إسهام بحثي كبير، يجب أولا أن تقوم باختيار مشرفك بعناية ووعي كبير، وأن يكون متميزا في مجاله وله نشر علمي مهم، ثانيا، يجب أن تتعلم منه أصول البحث العلمي، أي كيفية التنفيذ والإتقان للأبحاث العلمية. ثالثا، من المهم مشاركتك في مجتمعات البحث المختلفة، مثلا "Research Gate"، والدخول في نقاشات مع مختلف الباحثين من حول العالم مما يساهم في إثراء معلوماتك وخلق أفكار بحثية مختلفة، يضاف إلى ذلك، أهمية المشاركة في مختلف الندوات والمؤتمرات العلمية"Seminars"، لأنها فرصة هامة للتعلم في مجال التخصص. وأخيرا، المشاركة في مختلف المؤتمرات الدولية إن أتيحت الفرصة ، لأنها ستكون شبكة تساهم في التفاعل مع باحثين دوليين والعمل معهم، وأذكر مثلا مشاركتي في مؤتمر في فرنسا قابلت فيه باحثا من اليونان ومن خلال مناقشاتنا البحثية، قمنا كنتيجة لذلك بنشر ثلاثة أبحاث سويا.

8- لكم كثير من المقالات وكتاب خاص بعنوان " الجامعة والتنمية في مصر" تناقشون فيه وضع البحث العلمي والتعليم العالي في مصر، ففي رأيكم ما هي أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، وما الفرص التي يجب أن ننتهزها؟

أرى التحدي الأكبر يكمن في جعل جامعاتنا ذكية ومستدامة، وعلى إثره، يجب العمل على عنصري الذكاء والاستدامة. بالنسبة لعنصر الذكاء، يجب العمل على الحصول على المعلومات بشكل سريع بكبسة زر والتخلص من الشكل القديم وهو تسجيل المعلومات ورقيا وهكذا، وعند الإشارة إلى "الجامعة الذكية" فهو لا يقتصر فقط على الشق الإلكتروني في المقررات وغيرها، ولكن الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة في إدارة الجامعة وفيما يخص العملية التعليمية والبحثية وأنها تقوم بتقديم خريجين مؤهلين للتعامل مع سوق العمل المستقبلي والذي سيعتمد كليا على الذكاء الاصطناعي وما إلى ذلك. بالنسبة لموقعنا بالنسبة لهذه الجامعات الذكية، فنحن متأخرين كثيرا ويجب العمل بجد وكثافة للوصول لهذا المستوى خلال الفترة القادمة. أما بالنسبة للاستدامة، فهي أيضا غاية في الأهمية، لأنها مرتبطة الآن بالتنمية على المستوى الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والذي يجب أن تعمل الجامعة على تحقيقهم من خلال الأنشطة المختلفة. والاستدامة هي فكرة يجب أن تتواجد في جميع الجوانب الحياتية، فعلى سبيل المثال مدير حريص على أن يكون له صفوفا وراءه للاستدامة في عملية الكفاءات الموجودة بالجامعة. يوجد أيضا موضوع الاستدامة البيئية، مثل عمل ألواح شمسية فوق أسطح المباني الجامعية والاستفادة من الكهرباء النظيفة، والاهتمام بمسألة التشجير، ومسألة الاعتناء بذوي الاحتياجات الخاصة ومتطلباتهم .

بالنسبة للفرص التي يجب انتهازها، فيكمن في اهتمام الدولة المصرية المستمر بنقل الجامعات المصرية لمصاف الجامعات الدولية مما يوحي باستعدادها لاستقبال كل الأفكار التي تصب في تحقيق هذه الأهداف وقد قامت بالفعل بتدعيم العديد من الأفكار في مجال الجامعات الذكية وحتى إصدار تقرير هام عن تقدم كل الجامعات المصرية في مسألة الذكاء وتحديدها للمشاكل والتحديات التي تواجه كل جامعة حتى تستطيع القضاء عليها. وكذلك بالنسبة لمسألة الاستدامة، فتهتم بها الدولة المصرية اهتماما كبيرا من مختلف الوزارات كوزارة التخطيط واستعدادهم للتعاون مع مختلف الجامعات بهذا الصدد، مما يعد فرصة هامة للاستفادة منها. يضاف لهذه الفرصة غيرها من إمكانية تشجيع إنشاء الجامعات التكنولوجية، فنجد إنشاء 10 جامعات تكنولوجية حتى الآن مع حرص الدولة على زيادة عدد هذه الجامعات التي تستهدف فرص العمل في سوق العمل المستقبلي الخاصة بالذكاء الاصطناعي، علوم البيانات، ...إلخ إتاحة المجال أمام العديد من الطلاب وليس بالضرورة الحاصلين على الثانوية العامة، وإعطائهم بكالوريوس مهني وتهيئتهم للتعامل مع سوق العمل المستقبلي. وهذه الجامعات التكنولوجية تساهم بشكل كبير في تحسين مؤشرات التعليم للدولة على مستوى العالم.

9- على ذكر التحديات التي تواجه تطوير البحث العلمي في مصر والتي ليست بالضرورة بسبب أشخاص ولكن بسبب البيئة الاجتماعية والقانونية، فقد أشرتم لموضوع الملكية الفكرية ومشكلتها وأيضا لمشكلة البينة القانونية التي تدير عملية التعليم العالي والبحث العلمي، مع تأكيدكم لأهمية استغلال المسؤولية الاجتماعية للشركات وأدوار رجال الأعمال في البحث العلمي، فما تعقيبكم على هذه الأمور؟

أولا بالنسبة للناحية القانونية، فهناك قانون تنظيم الجامعات الذي يحكم عمل الجامعات منذ عام 1972 وحتى الآن والذي أنشئ أيام النظام التعليمي للسنة الكاملة، ثم انتقلنا لنظام الفصلين ثم أخيرا لنظام الساعات المعتمدة. ونجد أن القانون المذكور لا يراعي بعض الأمور المرتبطة بنظام الساعات المعتمدة على الإطلاق كفكرة التحسين غير الموجودة في القانون مع بعض الأمور الأخرى التي تعوق تطبيق نظام الساعات المعتمدة بالشكل الذي يجب أن يكون عليه، خاصة وأن القانون يتناول المبالغ المالية التي تصرف للأساتذة والغير متوافقة في الوقت الحالي مقارنة بقدرها عام 1972. وبالتالي، يجب العمل في اتجاه إصدار قانون جديد لمواكبة التطورات الحالية وليس تعديل قانون 1972 لأن التعديلات لا تقوم بحل المشاكل من الجذور، يوجد أيضا حاجة لقانون يتعامل مع المشكلات التي نتج عنها تطبيق القانون 1972 كفكرة حصول عضو هيئة التدريس على أجازة مرافق زوج أو زوجة والتدريس بالخارج وعدم استفادة الجامعة منه بأي شكل من الأشكال ، وهو يعتبر من أهم التحديات بسبب تعارض المصالح الممكنة والتي تنتج نظريات مؤامرة مختلفة.

ثانيا، بالنسبة لثقافة الملكية الفكرية، فهي للأسف غائبة عند المجتمع المصري بشكل كبير لأننا ننشأ على أفكار تبيح نقل الأفكار سواء من جوجل أو غيره وعدم اعتباره سرقة،ولذلك لابد من العمل على تغييرها، ونجد إصدار الدولة لوثيقة الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية واستراتيجية للنشر من أهم الخطوات التي يجب تدعيمها وتنفيذها في المدارس والجامعات ، وأهمية أن ينشأ الطفل على احترامه لمبادئ حقوق الملكية الفكرية منذ صغره، لأن عند تربية الطفل على استسهال اللجوء للوالدين اللذين يقومان بحل واجباته فيؤدى ذلك لتعوده على مثل هذه الأفعال. ولذلك، يجب تشجيع الأطفال وتربيتهم على احترام حقوق الملكية الفكرية؛ وهو ليس بالتحدي الهين لأنه تم غرسه في المجتمع كونه شيئا عاديا وتحولها لعادة مقبولة وهو ليس عاديا على الإطلاق.

وأخيرا، بالنسبة لرجال الأعمال، فعندهم ثقافة تنظر للبحث العلمي والتعليم في مصر كعوامل غير مهمة، وبالتالي ينعكس ذلك على تقصيرهم في الاستثمار في هذه الجوانب، وتأتي هنا مشكلة معاناة قطاعي التعليم والبحث العلمي من عدم وجود موارد تدعمهم مما يؤدي لتردى مستواهم وبالتالي عدم اهتمام رجال الأعمال بهما وهكذا. ولذلك، يجب تغيير مثل هذه الثقافة ونشر أهمية مساهمتهم في القطاعين لأنه سيعود بالنفع عليهم من خلال تخريج موظفين كفؤ وأبحاث علمية تستطيع التحسين من مستوى الصناعة والإنتاجية. وأكرر أنه ليس بالتحدي الهين أيضا. وكل هذه التحديات من الممكن أن نقضي عليها مع الوقت بفضل مجهودات الجامعة والدولة المستمرة.

10- بجانب وجودنا في ضيافة باحث من طراز رفيع وكادر هام من كوادر التعليم العالي، فنحن أمام عالم مهتم بقضايا الوطن ففي وجهة نظركم ما التحديات الحالية التي تواجه وطننا مصر إقليميا ودوليا وما الإمكانات التي يجب أن نعول عليها ؟

أكبر تحدي حالي للدولة هو الوضع الاقتصادي، فتواجه مصر ظروف غاية في الصعوبة نتيجة لصدمات خارجية مع عدم كفاءة الهيكل الاقتصادي المصري منذ ما يقرب من نصف قرن مما أدي لتأثرنا الشديد بهذه الصدمات الخارجية. فالهيكل الاقتصادي المصري مع الوقت أصبح اقتصادا مستهلكا وليس منتجا يعتمد على سد الاحتياجات الاستهلاكية والاستيراد من الخارج مما يعرضنا للتأثر الكبير بأي تغير في الأسعار بالخارج وهو ما أدى لصعوبة الأزمة بالرغم من بداية الإصلاح الاقتصادي المالي من خلال قرض صندوق النقد الدولي في 2016، والذي أدى لتحسن نسبي في منظومة الدعم المشوهة حيث كان لا يصل الدعم لمستحقيه، وبالتالي تحسن الأداء الاقتصادي حتي 2019 ولكن الهيكل الاقتصادي نفسه كان يعاني من مشكلته الاستهلاكية ولذلك تأثر بتداعيات أزمة كورونا الوخيمة و ذات الطبيعة الاقتصادية في الأساس والتي أثرت على الطلب والعرض، ومع حدوث طفرة في الطلب في عام 2021 وعدم قدرة العرض على الاستجابة لمثل هذا الطلب تحولنا لتضخم كبير في الأسعار. وتأتي الأزمة الروسية الأوكرانية مزيدة الطين بلة، مؤثرة في السياحة وأسعار الطاقة والغذاء مما يعتبر ضربة قاتلة للأزمة الاقتصادية المصرية. والآن تزيد أزمات المنطقة من خطورة الموقف، مع الحرب في غزة، أزمة السودان واليمن...إلخ. خصوصا مع معاناة الاقتصاد المصري من ثلاثة مشاكل: توفر العملة، الديون المستحقة واجبة السداد، وأخيرا التضخم غير المسبوق.

ولكن يوجد العديد ممن يملكون أفكارا جيدة جدا للخروج من هذه الأزمة على المدى القصير ثم تحويل الهيكل الاقتصادي المصري لهيكل إنتاجي على المدى الطويل من خلال العمل على التصنيع والتشغيل ثم التصدير حتى لا يكون عرضة لمثل هذه الصدمات الخارجية وسيؤدى لتوفير العملة الصعبة اللازمة.

بالنسبة للأزمات السياسية، فنجد مصر الدولة الرائدة في المنطقة، خصوصا مع دور مصر في القضية الفلسطينية مع موقفها الواضح من رفضها التهجير القسري وتصفية القضية ولكن يبقى الجانب الإنساني أمام موت هذا العدد من الضحايا، فتتواجد مصر أمام موقف صعب ، إما السماح بدخول 2 مليون فلسطيني في ظل هذه الأزمة الاقتصادية خصوصا مع تواجد اللاجئين الحاليين من سوريا والسودان وغيرهم والذي يعتبر تحميلا على الاقتصاد المصري المؤثر في جانب الطلب بشكل كبير. وهنا يجب الإشارة أن العالم، وخاصة أوروبا، يجب أن يدرك أن حال تأثر مصر بسبب هذه الأزمات الحالية، فهم أول امن سيعانون من العواقب مع خطر الهجرة غير الشرعية بأعداد تصل للملايين في حال عدم إمكانية السيطرة عليها، ويجب أن تعي الولايات المتحدة أيضا أهمية استقرار مصالحها باستقرار مصر. ولذلك، يجب أن نلاقي مرونة في سداد الديون، ووجود قروض لسداد قروض على أجل أكبر خصوصا مع عدم تحويل المصريين بالخارج لأموالهم للبنوك المصريين وهو موقف مفهوم مع عدم الاستقرار الاقتصادي الحالي ونشاط السوق السوداء؛ ولكن إن شاء الله لن تكون هذه الظروف إلا مؤقتة وسيتم حلها بشكل سريع.

11- احتفت جريدتنا في العدد الماضي بمرور 5 سنوات وقد شرفت الجريدة بتأسيسها في عمادة سيادتكم، وطوال مسيرة خمس سنوات مرت بها النخبة، كيف تقيمون تلك الرحلة، وما ينقصها ؟

هذه الجريدة بدأت كفكرة في خريف 2018 وحلم من الدكتور/ رامي مجدي رئيس التحرير والمدرس حاليا بقسم العلوم السياسية وكان حينها مدرسا مساعدا، عرضها على الأستاذة الدكتورة/ حنان حسن، وكيلة الكلية وقتها والقائم بأعمال عميد الكلية حاليا، وتحمست لها كثيرا وقامت بعرضها علي وتشاورت فيما ستقوم بعرضه وتقديمه هذه الجريدة ويعد جديدا على الساحة، ثم التفتنا لمواهب الكتابة التي يمتلكها العديد من الطلاب ومع عدم وجود معارض لهذه المواهب مثل جريدة الحائط قديما، كانت فكرة الجريدة كفرصة لإعطاء هؤلاء الطلبة مساحة للتعبير عن أفكارهم وتنمية مهاراتهم فيما يخص الكتابة وما يرتبط بالعمل لاحقا في مجال الصحافة وما إلى ذلك. ولكن لم أكن أتخيل حجم نجاح هذه التجربة بهذا الشكل على الإطلاق، لأننا وجدنا شبابا متميزا بالإضافة للمعيدين والأساتذة وخريجي الكلية القدامى الذين تحمسوا وشاركوا بمقالات ومقابلات لهم مع الجريدة، خصوصا مع أهمية الموضوعات المطروحة في كل عدد. وكانت الشعبة الفرنسية منفصلة في البداية حيث كان لها نسخة مستقلة، لكن شيئا فشيئا تم توحيد الثلاث نسخ العربية والإنجليزية والفرنسية، مما أثر بالإيجاب على وحدة الكلية. ووجدنا اسماءًا تلمع بفضل الكتابة في الجريدة من مختلف الطلاب والطالبات، وبالتالي أتمنى لهذه الجريدة المتميزة استمرار النجاح.

12- أخيرا، ما نصيحتكم لطلاب كليتنا وطلاب الجامعة ؟

لطلاب كليتنا، أتوجه لهم بأهمية الحفاظ على تميز الكلية والتي هي متميزة في الأصل بطلابها ، فهي "كريمة الكريمة" كما نقول، وبالتالي عدم صدور أي أفعال أو سلوكيات تخالف هذا التميز وتقلل منه. أما بالنسبة للطلاب في الجامعة بصفة عامة، أنصحهم بالعمل على تطوير ذاتهم خلال فترة الدراسة وعدم انتظار فكرة الحصول على وظيفة فورية حال التخرج من كلية معينة أو أخرى، ولذلك يجب العمل على تطوير مهاراتهم خاصة المرتبطة بسوق العمل المستقبلي، بالإضافة لتقوية مهارات اللغة الأجنبية والعربية، وأخيرا، أنصحهم بتخصيص وقت للأنشطة الدراسية لأن سنوات الدراسة الأربع هي من أهم سنوات الطالب التي يجب أن يستغلها في الدراسة بالإضافة للأنشطة الجامعية التي تتيحها الكليات مثل نماذج المحاكاة والأنشطة الاجتماعية والرياضية.

المهمشون في الأرض

مريم الصفتى، الفرقة الرابعة، علوم سياسية
mariam.yasser2020@feps.edu.eg

عندما تبحث عن أي موضوع في البحث السياسي، من المحتمل أن تجد مقالات مكتوبة بواسطة علماء غربيين في أعلى النتائج. سواء كان الأمر يتعلق بأفريقيا أو الشرق الأوسط أو أي منطقة أخرى، يبدو أن الأصوات الغربية تهيمن على الخطاب الأكاديمي. لكن هل هذه مصادفة أم نتيجة للاستعمار؟ وكيف يؤثر هذا على الباحثين المحليين الذين يدرسون مجتمعاتهم وثقافاتهم الخاصة؟ الحقل الأكاديمي ليس لعبة عادلة، ولكنه نظام يعكس ويعزز الهياكل السلطوية والتحيزات الموجودة في العالم. قد يكون الاستعمار قد انتهى رسمياً، ولكن آثاره لا تزال ملموسة في المجال الأكاديمي، حيث يتمتع الباحثون الغربيون بأفضلية على نظرائهم من غير الغربيين. وهذا لا يعني أن العلماء الغربيين يهمشون الآخرين عمداً، ولكنهم جزء من صورة أكبر تفضلهم. أحد العوامل الرئيسية التي تمنح الباحثين الغربيين ميزة كون لغة الأكاديمية: الإنجليزية. الإنجليزية هي الوسيلة السائدة للتواصل والنشر للمعرفة الأكاديمية، مما يعني أن لدى الناطقين الأصليين وأولئك الذين يمكنهم الوصول إلى التعليم والموارد الإنجليزية فرصة أفضل للنجاح في المجال الأكاديمي.

من ناحية أخرى، قد يواجه الناطقون بغير الإنجليزية والباحثون من البلدان غير الغربية حواجز لغوية، مثل الكفاءة واللهجة وأسلوب الكتابة والمعايير الأكاديمية التي قد تؤثر على مصداقيتهم وجودة عملهم. عامل آخر يشكل المشهد الأكاديمي هو التأثير الثقافي والفلسفي للغرب؛ فالمعرفة والقيم الأكاديمية غالباً ما تستند إلى التقاليد والرؤى العالمية الغربية، والتي قد لا تستوعب أو تقدر التنوع والتعقيد للثقافات وطرق المعرفة الأخرى. البلدان الغربية، وخاصة تلك في أوروبا وأمريكا الشمالية، لديها تاريخ طويل من الاستعمار والإمبريالية والهيمنة العالمية التي مكنتها من بناء وتوسيع مؤسساتها الأكاديمية وشبكاتها وتأثيرها حول العالم. كما استفادوا من استغلال الموارد والعمالة والمعرفة من مناطق أخرى، وخاصة الجنوب العالمي. هذه التراثات التاريخية ما زالت تؤثر على الوضع الأكاديمي الحالي، حيث تمتلك البلدان الغربية مزيداً من الموارد والتمويل والهيبة والقوة من غيرها. الباحثون الغربيون لديهم المزيد من الفرص والوصول للنشر في المجلات ذات التأثير العالي، وحضور وتقديم في المؤتمرات الدولية، والتعاون مع باحثين آخرين، والحصول على المنح والزمالات. هذه العوامل تحدد الرؤية والاعتراف والتأثير للعمل الأكاديمي، بالإضافة إلى فرص العمل والتقدم للباحثين.

نتيجة لذلك، يتمتع الباحثون الغربيون بمزيد من السلطة والنفوذ في المجال الأكاديمي، بينما يتم تهميش أو تجاهل الباحثين غير الغربيين في كثير من الأحيان. الطريقة التي نرى ونفهم بها العالم تتأثر إلى حد كبير بالبحث الأكاديمي الذي يتم إنتاجه ونشره بواسطة العلماء الغربيين. وهم غالباً ما يكونون المصدر الأول والأكثر موثوقية للمعلومات والتحليل للعديد من الموضوعات، وخاصة تلك المتعلقة بالصراعات والأزمات السياسية. لكن إلى أي مدى هي موضوعية ودقيقة منظوراتهم ورؤاهم؟ وما هي الآثار على الناس الذين يشاركون مباشرة في هذه الصراعات، وخاصة الباحثين غير الغربيين الذين يدرسون مناطقهم وثقافاتهم الخاصة؟ المجال الأكاديمي ليس مساحة محايدة أو نزيهة، ولكنه نظام مدمج في ديناميكيات القوة والتفاوتات العالمية التي تنبع من الاستعمار. يتمتع الباحثون الغربيون بميزة على نظرائهم غير الغربيين لأنهم يستطيعون تشكيل الخطاب الأكاديمي والرأي العام بطرق قد لا تعكس الواقع أو التنوع للمواقف والناس الذين يدرسونهم. وقد يفرضون أيضاً أجنداتهم وتحيزاتهم، عمداً أو غير عمد، والتي قد تؤثر على نتائج وحلول هذه الصراعات. فعلى سبيل المثال، في الصراع الدائر بين إسرائيل وفلسطين، يصور معظم العلماء الغربيين، مثل ستيفن والت وجون ميرشايمر، إسرائيل على أنها دولة شرعية وديمقراطية لها الحق في الدفاع عن نفسها، بينما يصورون الفلسطينيين على أنهم إرهابيون عنيفون وغير عقلانيين يهددون الاستقرار والأمن للمنطقة. ويتجاهل هذا السرد السياق التاريخي والسياسي للصراع، وانتهاكات حقوق الإنسان والقمع الذي يواجهه الفلسطينيون، والمقاومة والمرونة التي يظهرونها. كما يهمش الأصوات والآراء للباحثين المحليين الذين لديهم فهم أعمق وأدق للوضع والناس الذين يدرسونهم. وهذه ليست حالة منعزلة، ولكنها نمط يمكن ملاحظته في العديد من الصراعات حول العالم، حيث تلعب الأكاديمية الغربية دوراً في تشكيل رؤية العالم لها. وهذا يثير السؤال عن مدى حريتنا وإطلاعنا عندما نعتمد على المعرفة والقيم الأكاديمية الغربية لفهم العالم، وعن مدى عدالتنا واحترامنا للباحثين غير الغربيين الذين يتم تجاهلهم أو رفضهم في كثير من الأحيان، على الرغم من خبرتهم وتجربتهم، لأنهم لا يمتلكون المصداقية أو السلطة التي يمتلكها الباحثون الغربيون. وهذا لا يعني أن جميع العلماء الغربيين متحيزون أو شريرون، ولكنه يعني أننا بحاجة إلى أن نكون واعين ونقدين للظل الاستعماري للأكاديمية الغربية.

OPINION

Understanding the Middle East Through the Animal Kingdom

Feb. 2, 2024

الحمائية الخضراء تهدد التقدم في العمل المناخي

عبدالرحمن صقر- الفرقة الثانية- اقتصاد- الشعبة الانجليزية

على الرغم من وجود إنجازات كبيرة نوعا ما فيما يتعلق بالعمل المناخي، مثل تأسيس صندوق الخسائر والأضرار في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين وتعهد مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين بالانتقال بعيدًا عن الوقود الأحفوري، إلا أنه لا يزال هناك طريق طويل لنقطعه. فوفقاً لتقرير "التقييم العالمي" الصادر عن الأمم المتحدة، فإن انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية لا تزال في ارتفاع، والتعهدات الوطنية بخفضها بشكل جماعي أقل بكثير من المطلوب للحفاظ على متوسط درجات الحرارة العالمية في حدود درجتين مئويتين من مستويات ما قبل الصناعة، المنصوص عليها في اتفاق باريس لعام 2015، ناهيك عن هدف 1.5 درجة مئوية الأكثر طموحا. ومما يزيد الأمر سوءا أن البلدان تضع العقبات في طريق بعضها البعض - طريقنا، لأن تغير المناخ يمثل تحديا عالميا وعواقبه مشتركة، وإن كان بشكل غير متساو. إن تزايد النزعة الحمائية في مختلف أنحاء العالم يهدد المسيرة البطيئة والضعيفة بالفعل لمواجهة تغير المناخ. حيث تجعل التعريفات الجمركية، وإعانات الدعم، وإعادة هيكلة سلاسل الإنتاج في الدول الصديقة التحول الأخضر أكثر تكلفة وأبطأ من خلال التسبب في عدم الكفاءة، وزيادة التكاليف، وتراجع الإبداع، ويتم اعتمادها بشكل متزايد بسبب التوترات المتزايدة والمنافسة بين الصين والولايات المتحدة.

أولا، هناك حواجز أمام التجارة. ففي عام 2018، بدأ ترامب حربًا تجارية على الصين، وفرض تعريفات جمركية على منتجات مختلفة. وغطت هذه التعريفات 88% من سلع الطاقة المتجددة و76% من سلع النقل البري النظيف. وأكثرهم أهمية كانت رسوم جمركية بنسبة 25% و30% على السيارات الكهربائية والألواح الشمسية على التوالي. وردا على ذلك، ردت الصين بفرض رسوم جمركية تغطي 86% من سلع الطاقة المتجددة و78% من سلع النقل البري النظيف. ومن شأن هذه التدابير أن تحد من العمل المناخي عن طريق إبطاء اعتماد التكنولوجيا الخضراء حيث ستزيد تكلفتها على العملاء. وهناك أيضا خوف من التصعيد، إذ أن فرص عودة ترامب إلى البيت الأبيض كبيرة، وهو الأمر الذي سيزيد الأمور تعقيداً. وفي حالة التصعيد، فإن الأمر الأكثر أهمية سيكون القرار الذي ستتخذه الصين بشأن حظر صادرات المعادن النادرة اللازمة للصناعات الخضراء، والتي تنتج 60% منها. ففي يوليو الماضي، فرضت الصين قيودًا على صادرات الغاليوم والجرمانيوم، وذلك ردًا على القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على معدات تصنيع أشباه الموصلات وصادرات الرقائق. وفي حين أن الهدف الرئيسي للصين كان ضرب صناعة أشباه الموصلات في الولايات المتحدة، فإن الجرمانيوم مهم أيضًا للتكنولوجيات منخفضة الكربون

مثل الخلايا الشمسية. إلى جانب رفع التكاليف، فإن إعادة بناء سلاسل الإنتاج بسبب الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين ستؤدي إلى زيادة الانبعاثات العالمية بنسبة تتراوح ما بين 0.3% و1.8%، وفقًا لدراسة نُشرت في مجلة تقييم الأثر البيئي في يناير2023. ولن تؤدي الحواجز أمام التجارة إلى زيادة التكاليف وزيادة الانبعاثات فحسب، بل إنها تزيد أيضًا من صعوبة التعامل مع تغير المناخ وتحد من جهود التكيف. فوفقا لتقرير نشرته مجموعة البنك الدولي في عام 2021، فإن القيود الصارمة على الصادرات تؤدي إلى خسائر اقتصادية أكبر في حالات الفيضانات والطقس المتطرف. ألقِ نظرة على ما كان من الممكن أن نخسره إذا لم تكن لدينا تجارة حرة قبل الحرب التجارية، وسوف تفهم ما يقع على المحك. فوفقا لبحث أجراه معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، يمكن أن يعزى ما يقرب من 40٪ من التخفيض في نفقات الطاقة الشمسية إلى اقتصاديات الحجم، وقد توصل الاقتصاديون في منظمة التجارة العالمية أن مزايا الحجم هذه تم تسهيلها، جزئيًا، من خلال التجارة العالمية وسلاسل التوريد المترابطة. ويشير تحليل بحثي إلى أنه لو كانت القيود المفروضة على تجارة الوحدات الشمسية الكهروضوئية أكثر صرامة في العقد الماضي، لارتفعت الأسعار في الصين بنسبة 54% وفي أمريكا بنسبة 107% بحلول عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، في سيناريو يتسم بإمدادات أقل عولمة، تشير التوقعات إلى أن الأسعار في عام 2030 يمكن أن تكون أعلى بنسبة 20-30٪، مما يؤدي إلى انخفاض نشر تكنولوجيا الطاقة المتجددة بسبب ارتفاع التكاليف. ثم تأتي إعانات الدعم وإعادة هيكلة سلاسل الإنتاج. حيث تم تقديم قانون خفض التضخم في الولايات المتحدة، مع إعانات دعم تتراوح ما بين 400 مليار دولار وتريليون دولار على مدى العقد المقبل لدعم الطاقة المتجددة، كمخطط لخفض اعتماد الولايات المتحدة على الصين.

هناك أيضًا متطلبات المنشأ التي تشجع الشركات على شراء المكونات المحلية لتكون مؤهلة للحصول على الإعانات الخضراء. على سبيل المثال، من أجل الحصول على دعم بقيمة 7500 دولار أمريكي للسيارة الكهربائية، يتوفر نصف المبلغ إذا تم تصنيع مكونات بطارية السيارة أو تجميعها في أمريكا؛ أما النصف الآخر فيعتمد على أصل معادن البطارية. ورغم أن مثل هذا المخطط قد يشجع التحول الأخضر في الولايات المتحدة، فإنه قد يهدد بإبطاء ورفع تكاليف التحول لصافي انبعاثات صفر على مستوى العالم. وقد دعمت الأبحاث الأخيرة التي أجراها البنك المركزي الأوروبي هذا الافتراض، حيث وجدت أن الشركات الأجنبية تفقد اقتصاديات الحجم بسبب عدم تمكنها من الوصول إلى السوق الأمريكية مع توفر عدد قليل من الأسواق البديلة لبيع سلعها فيها. وسوف يؤدي تشجيع الشركات على شراء المكونات المحلية للتأهل للحصول على الإعانات الخضراء إلى ارتفاع تكاليف المشروع، وهذا بدوره يساهم في زيادة تضخم أسعار المنتجين ويؤدي إلى انخفاض في الحجم الفعلي للبنية التحتية التي يمكن تطويرها بالموارد المتاحة. وهذا التوجه من شأنه أن يؤدي إلى خفض "قيمة الكربون المالية"- أي تعظيم خفض الانبعاثات عن كل دولار يتم إنفاقه. عامل حاسم آخر هو الوقت. من المؤكد أن بناء المصانع وسلاسل التوريد الجديدة سيستغرق الكثير من الوقت، وهو رفاهية لا يمتلكها الكوكب. والابتكار مهم أيضا. فمع حصول الشركات على الحماية من خلال التعريفات الجمركية ومتطلبات المنشأ، إلى جانب إعانات الدعم، فإنها لن تحتاج كثيراً إلى ابتكار تكنولوجيات أقل تكلفة وأعلى جودة. أصبح اللاعبون الصغار أكثر حمائية ايضا. فمن المثير للاهتمام، أنه من بين الدول الثلاث عشرة المشاركة في مبادرة المركبات الكهربائية، فإن النرويج واليابان فقط لا تفرضان أي تعريفات جمركية على المركبات الكهربائية، على الرغم من الهدف المقصود للمبادرة المتمثل في تسريع إدخال وقبول المركبات الكهربائية على مستوى العالم. علاوة على ذلك، تفرض الهند، من بين دول المبادرة أعلى تعريفة، حيث تصل تعريفة الدولة الأكثر رعاية إلى 125% للمركبات الكهربائية. ومنذ عام 2020، حظرت إندونيسيا تصدير النيكل، الذي تنتج منه 22% من الإنتاج العالمي، لتشجيع تصنيع البطاريات في الداخل. يحاول السياسيون مواجهة قضية عالمية من خلال إجراءات تقليص العولمة! النهج الحالي الذي تتبعه الولايات المتحدة والصين هو نهج محصلته صفر، ولا يفوز فيه أحد، فتغير المناخ قضية عالمية تحتاج إلى تعاون عالمي.

علم الأعصاب للعلامات التجارية

هنا بشر - المسوى الرابع - اقتصاد - HANA.BESHR2020@FEPS.EDU.EG

قد يتساءل أحد الاقتصاديين، كيف يمكن أن يكون المستهلك العقلاني على استعداد لدفع المزيد مقابل نفس الشيء بالضبط؟ يحب المستهلكون أن يفكروا في أنفسهم على أنهم عقلانيون، لكن هذه ليست الطريقة التي تسير بها الأمور. دراسة مشهورة جدًا أجراها زملاء في جامعة ديوك على مجموعتين عشوائيتين من المشاركين. وجدت الدراسة أنه بعد التعرض لشعار Apple بشكل عشوائي مقارنة بالوقت الذي تعرضت فيه لشعار IBM، كان أداء المشاركين أفضل في المهام الإبداعية والحجة هي أن Apple كانت تخبرك بهذه القصة مرارًا وتكرارًا. أنها هي علامة التجارية للأشخاص المبدعين والرائعين والمرحين. هذه هي القوة الحقيقية للعلامة التجارية. يمكنهم التأثير على سلوكنا بطرق تمتد إلى ما هو أبعد من نقطة البيع. إذن، إلى أي درجة يمكن أن يؤدي تأثير العلامات التجارية إلى إضعاف قدرتنا على اتخاذ قرارات إنفاق عقلانية؟

عندما يتخذ المستهلكون خيارات بشأن علامات تجارية مختلفة، فإنهم يختارون إنشاء هوية. عندما يرتدي المستهلك هذا القميص مع ذلك الحذاء وهذا الجينز، سيشكل شخص ما انطباعًا عما أتحدث عنه.

لذا، إذا كنت أختار Nike بدلاً من Under Armour، فأنا أختار طريقة مختلفة نوعًا ما للتعبير عن الانتماء للرياضة. إن أمر Nike يتعلق بالأداء. في حين أنUnder Armor يدور حول المستضعف. يجب أن أختار أيًا من هذه المسارات المفاهيمية المختلفة يكون أكثر اتساقًا مع مكان وجودي في حياتي. بمجرد أن يتخذ المستهلك هذا الاختيار، يمكن أن تتعمق علاقته بالعلامة التجارية إلى الحد الذي يتعرف فيه على عائلة تشبه العلامة التجارية، وبمجرد التعرف على العلامة التجارية، يمكن أن يشكل الطريقة التي تتصرف بها. إنه أمر مثير للاهتمام حقًا لأنه إذا تحدث شخص ما بشكل سيئ عن هذا المنتج أو العلامة التجارية أو الخدمة، فسيكون أول من يخرج ويدافع لأن الهجوم على العلامة التجارية هو هجوم على نفسه.

مايكل بلات هو أستاذ علم الأعصاب والتسويق وعلم النفس الذي توضح أبحاثه كيف يؤثر تصورنا للعلامات التجارية على قراراتنا. هناك فكرة في التسويق، وهي أننا نتعامل مع العلامات التجارية بنفس الطريقة التي نتعامل بها مع الأشخاص. قام مايكل وفريقه بمراقبة أدمغة مستخدمي iPhone ومستخدمي Samsung Galaxy باستخدام جهاز التصوير

بالرنين المغناطيسي أثناء سماعهم لأخبار جيدة وسيئة ومحايدة عن Apple وSamsung. أظهر عملاء Apple استجابة تعاطفية دماغية تجاه Apple، وهذا بالضبط ما تراه في الطريقة التي تستجيب بها لشخص ما في عائلتك. ومن الغريب أن مستخدمي سامسونج لم يكن لديهم أي ردود إيجابية أو سلبية عندما صدرت أخبار جيدة أو سيئة حول علامتهم التجارية. الدليل الوحيد الذي أظهره مستخدمو سامسونج هو التعاطف العكسي مع أخبار أبل، مما يعني أنه إذا كان عنوان أبل سلبيًا، فإن أدمغتهم تعكس استجابة إيجابية. إنه يوضح لنا حقًا أن شركة Apple قد حددت السوق بشكل كامل هنا. يبدو أن عملاء Samsung، من بيانات أدمغتهم، يشترون Samsung فقط لأنهم يكرهون Apple.

يبدو أن عملاء Samsung، من بيانات أدمغتهم، يشترون Samsung فقط لأنهم يكرهون Apple معظم الناس لا يدركون أنهم يختارون العلامات التجارية دون وعي لأن هذه العلامات التجارية لها نوع من القيمة التعبيرية عن الذات. يمكنك أن ترى أن هناك الكثير من القوة هنا فيما يتعلق بتشكيل قرارات المستهلكين. وبينما نتعلم المزيد والمزيد عن ذلك، يتعين علينا أن نفكر بشكل أعمق بكثير في العواقب الأخلاقية والقانونية والمجتمعية المترتبة على اختياراتنا. أفضل شيء يمكن أن يفعله المستهلكون لاتخاذ خيارات مستنيرة هو أن يكونوا على دراية بتأثير العلامات التجارية.

المواجهات الاقتصادية: الجولة الأولى

منة الله حسام عنان - المستوى الرابع - اقتصاد
MENATALLAH.ANNAN2020@FEPS.EDU.EG

لعبة المواجهات الاقتصادية ***(The Economics Smackdown)*** هي لعبة تعليمية صغيرة وممتعة تهدف إلى تعريف طلاب كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (FEPS) ببعض أكثر القضايا الاقتصادية إثارة للجدل، وتعريفهم بالإجابات المختلفة التي توصلت إليها المدارس الاقتصادية المتنوعة على مدار السنين. من خلال هذه اللعبة، سيحصل الطلاب على فرصة للتفكير في وجهات النظر المختلفة التي يمكن من خلالها معالجة مشكلة اقتصادية، واختيار المدرسة الاقتصادية التي يتفقون معها، وربما التوصل إلى إجاباتهم الخاصة!

إن عالم الاقتصاد مليء بالنقاشات، حيث تتصادم وجهات النظر المختلفة والأيديولوجيات والمنهجيات في محاولة لفهم والتأثير على الأنظمة المعقدة المحيطة.

وتعد أسباب عدم المساواة في الدخل واحدة من أكثر القضايا الاقتصادية جدلًا. فإذا قمنا بتعريف عدم المساواة في الدخل على أنها "التوزيع غير المتناسب للدخل القومي الإجمالي بين الأسر"، فسنجد أنها ظاهرة موجودة في كل الدول سواء النامية منها أو المتقدمة على حد سواء. إذن، ما الذي يدفع اتساع الفجوة المستمرة بين الأغنياء والفقراء في جميع أنحاء العالم؟

تقدم مدارس الفكر الاقتصادي المختلفة أسبابًا متنوعة لمشكلة عدم المساواة المتزايدة، واليوم، بمساعدة روبوت المحادثة بالذكاء الاصطناعي (AI chatbot) من جوجل، جيميناي (Gemini)، نقدم رؤى من 4 مدارس اقتصادية رئيسية: الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، والاقتصاد الماركسي/المركسية، والاقتصاد البيئي، والاقتصاد السلوكي.

ولكن قبل الخوض في التفاصيل، من المهم ملاحظة أن العلماء الذين ينتمون إلى نفس المدرسة يختلفون في بعض الأحيان حول قضايا معينة، وبالتالي فإن هذا لا يعني أن وجهات النظر المقدمة قد تم الاتفاق عليها بالإجماع. ومن المهم أيضًا التأكيد على أن المدارس لا تقدم دائمًا منظورًا واحدًا حول القضايا التي يتم تناولها، ولكن قد يربطوها بقضايا أخرى يعتبرونها مهمة للمدرسة نفسها.

على سبيل المثال، في حين أن مدرسة الاقتصاد البيئي لا تقدم بالضرورة منظورًا واحدًا حول أسباب عدم المساواة في الدخل، إلا أن بعض الاقتصاديين من هذه المدرسة سلطوا الضوء على كيفية مساهمة جوانب معينة متعلقة بالبيئة في عدم المساواة في الدخل.

وعليه، من الضروري أن نضع في اعتبارنا أن الأمور ليست دائمًا أبيض وأسود، وأن هناك دائمًا مجالًا للنقاش.

والآن بعد أن انتهينا من ذلك ...

اقرأ أدناه، قرر الإجابات التي تبدو أكثر منطقية بالنسبة لك، اختر مدرستك الاقتصادية وأخبرنا بإجابتك في التعليقات!

لمزيد من المعلومات حول مدرسة الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، انظر هنا، هنا، هنا، وهنا.

لمزيد من المعلومات حول مدرسة الاقتصاد المركسي/ المركسية، انظر هنا، هنا، هنا، وهنا.

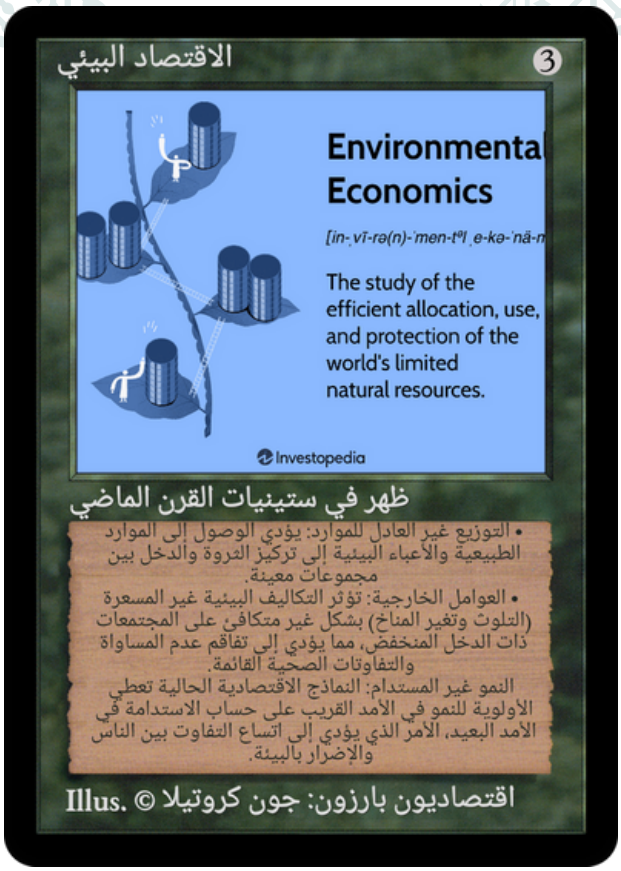

لمزيد من المعلومات حول مدرسة الاقتصاد البيئي، انظر هنا، هنا، هنا، وهنا.

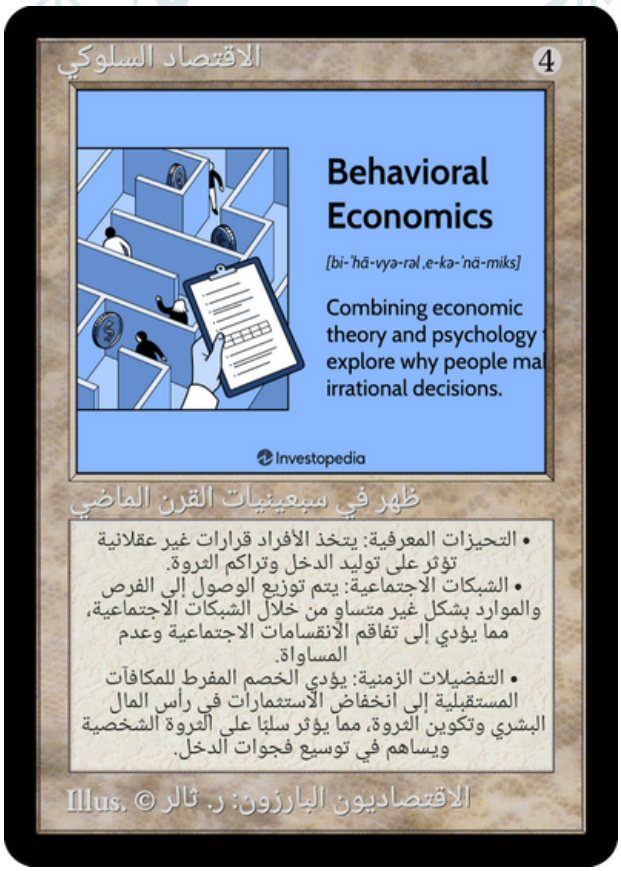

لمزيد من المعلومات حول مدرسة الاقتصاد السلوكي، انظر هنا، هنا، هنا، وهنا.